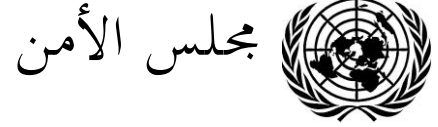


Distr.: General
8 August 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم أن أعضاء مجلس الأمن وافقوا على إيفاد بعثة إلى أوروبا وأفريقيا من ٨ إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤. وتعتزم البعثة زيارة بلجيكا وجنوب السودان والصومال وكينيا وهولندا. وقد اتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة، المرفقة بهذه الرسالة.

وسيشترك عدة أعضاء في قيادة الزيارات المختلفة التي ستقوم بها البعثة. ففي بلجيكا، سأشارك مع السيد مايكل بليس في قيادة البعثة. وفي هولندا، سيتشارك السفير كريستيان بيدرو باروس ميليت مع السيد أوليفيه جان ميشيل ميس في قيادة البعثة. وفي جنوب السودان، ستتشارك السفيرة سامانتا باور مع السفير يوجين ريتشارد غاسانا في قيادة البعثة، وفي الصومال، سأشارك مع السفير عثمان سركي في قيادة البعثة.

وقد تم الاتفاق، بعد مشاورات مع أعضاء المجلس، على أن يكون تكوين البعثة على النحو التالي:

السيد ماريو أويارزابال (الأرجنتين)

السيد مايكل إدوارد بليس (أستراليا)

السفير محمد زين شريف (تشاد)

السفير كريستيان بيدرو باروس ميليت (شيلي)

السيد جاو يونغ (الصين)

السيد أليكسي لاميك (فرنسا)

السفيرة دينا قعوار (الأردن)



الرجاء إعادة استعمال الورق



السفيرة ريموندا مورمو كايي (ليتوانيا)
السيد أوليفيه جان ميشيل مايس (لكسمبرغ)
السفير عثمان سر كس (نيجيريا)
السفير أوه جون (جمهورية كوريا)
السيد ألكسندر بانكين (الاتحاد الروسي)
السفير يوجين - ريتشارد غاسانا (رواندا)
السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
السفيرة سامانتا باور (الولايات المتحدة الأمريكية)
وأرجو ممتنا العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) مارك ليال غرانت
رئيس مجلس الأمن

بعثة مجلس الأمن إلى أوروبا وأفريقيا: الاختصاصات

بلجيكا

الرئيسان المشار كان: أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الاحتفال بالذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى. وتكرّم ذكرى تضحيات جميع من خدموا بلدهم إبان تلك الحرب.

استخلاص الدروس المستفادة من الحرب العالمية الأولى لمساعدة مجلس الأمن في الاضطلاع بولايته في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وإجراء مناقشات مع ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية بشأن الأدوات التي يمكن أن يستخدمها المجلس لتحسين منع النزاعات وفقدان أرواح المدنيين في حالات النزاع.

التحاور مع حكومة بلجيكا بشأن المسائل التي هي موضع اهتمام متبادل.

هولندا

الرئيسان المشار كان: شيك ولكسمبرغ

التشديد على التزام مجلس الأمن بإزاء المحاكم الدولية الموجودة في لاهاي في ضوء الهدف المشترك المتمثل في تسوية المنازعات الدولية سلمياً وتحديد المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة.

الإعراب عن تأييد مجلس الأمن لعمل محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وزيارة مقر المحكمة والحصول على تحديث للمعلومات عن حجم القضايا المعروضة عليها وغير ذلك من التطورات.

إعادة تأكيد العلاقة بين مجلس الأمن والمحاكم الجنائية الدولية، والحصول على تحديث للمعلومات عن أعمال المحكمة ومناقشة التفاعل بينها وبين المجلس.

إعادة تأكيد العلاقة بين مجلس الأمن والمحاكم الجنائية الدولية الموجودة في لاهاي الصادر لها تكليف من المجلس، أو المنشأة بتأييد منه (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الخاصة للبنان، والمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون) والحصول مباشرة على تحديث للمعلومات عن أنشطتها وغيرها من التطورات.

الإعراب عن الامتنان لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال البعثة المشتركة بين تلك المنظمة والأمم المتحدة، المنشأة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وإزالة برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

الحصول على تحديث للمعلومات عن التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة النووية للجمهورية العربية السورية.

التحاور مع حكومة هولندا بشأن المسائل التي هي موضع اهتمام متبادل.

جنوب السودان

الرئيسان المشار كان: الولايات المتحدة ورواندا

الإعراب عن بالغ جزعها بشأن الأزمة السياسية والأمنية والإنسانية المتدهورة في جنوب السودان الناجمة عن النزاع السياسي الداخلي الذي تثيره الحركة الشعبية لتحرير السودان وما تلاه من عنف تسبب فيه قادة البلد السياسيون والعسكريون، وإدانة الإجراءات التي تدمر الأزمة.

المطالبة بأن توقف الجماعات المسلحة كلها جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وأن تنبذ القوة كوسيلة لحل المظالم السياسية، وأن تمثل لاتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأن تتيح لأفرقة الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إمكانية الوصول الكامل.

التحاور مباشرة مع جميع الأطراف في المفاوضات السياسية المتعددة الجهات المعنية والتي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والحث على الانخراط في حوار وطني مفتوح وشامل تماما ويهدف إلى إرساء سلام دائم ومصالحة وحكم رشيد من خلال برنامج انتقال وحكومة وحدة وطنية، بما في ذلك من خلال المشاركة الكاملة والفعالة من جانب الشباب والنساء والطوائف المتنوعة والجماعات الدينية والمجتمع المدني وقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان الذين كانوا محتجزين سابقا.

الإعراب مرة أخرى عن مشاعر القلق الشديد التي تساور مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، بما في ذلك الرعايا الأجانب، والتشديد على ضرورة حماية المدنيين الذين يعيشون تحت تهديد العنف الجسدي، بصرف النظر عن مصدر هذا العنف.

معاودة تأكيد تأييد مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والحصول على إحاطة بشأن تنفيذ قرار المجلس ٢١٥٥ (٢٠١٤)، لا سيما في ما يتعلق بإعادة تشكيل تلك البعثة استجابة لولاية لها أكثر تركيزا في مجال حفظ السلام.

تقييم حالة أكثر من مليون شخص من المشردين داخليا، من بينهم أولئك الذين يلتمسون اللجوء في مجتمعات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والتشديد على جسامه الأزمة الإنسانية، التي سرعان ما قد تبلغ عتبة المجاعة، والدعوة إلى تهيئة الظروف الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك أمن أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية ومن يرتبط بهم من أفراد، وحرية تنقلهم.

الإعراب عن القلق الشديد إزاء استمرار ما هو مفروض من قيود وما هو ماثل من عراقيل في ما يتعلق بحرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعملياتها، وإدانة هجمات قوات الحكومة والمعارضة وغيرها من الجماعات على أفراد ومرافق الأمم المتحدة، ومناشدة حكومة جنوب السودان أن تستكمل تحقيقاتها بشأن هذه الهجمات بسرعة ودقة وأن تخضع المسؤولين عنها للمحاسبة.

التشديد على أن إزالة العراقيل التي تقف في طريق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لن تتحقق إلا من خلال التزام متفانٍ بتمكين المرأة والمشاركة وحقوق الإنسان، والتشديد على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة على جميع المستويات، وإدماج الخبرة الجنسانية في محادثات السلام، وزيادة الاستعانة بالنساء في العناصر العسكرية والشرطية والمدنية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

المطالبة بمتابعة جميع الأطراف للالتزامات التي قطعتها على نفسها مؤخرا للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراجع المسلح.

الصومال

الرئيسان المشار كان: نيجيريا والمملكة المتحدة

الإشارة إلى التزام مجلس الأمن بسيادة الصومال وسلامتها الإقليمية ووحدةها السياسية.

التشديد على تأييد مجلس الأمن لعملية السلام والمصلحة في الصومال. وتأكيد تأييد المجلس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. والحصول على تحديث للمعلومات من البعثة بشأن تنفيذ ولايتها، كما هي مبينة في قرار المجلس ٢١٥٨ (٢٠١٤). والحصول

على تحديث للمعلومات عن الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق التي تم استرجاعها من سيطرة حركة 'الشباب'.

الإعراب عن الامتنان لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والحصول على تحديث للمعلومات عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)، لا سيما عن التقدم المحرز في بعثة الاتحاد الأفريقي والحملة العسكرية التي يشنها الجيش الوطني الصومالي ضد حركة 'الشباب'. والحصول على تقارير مرحلية عن الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل الحد من الخسائر المدنية، بما في ذلك إنشاء خلية لتتبع الخسائر المدنية وتحليلها والاستجابة لها.

الحصول على تحديث للمعلومات من حكومة الصومال الاتحادية عن تنفيذ شروطها بموجب أحكام الوقف الجزئي لحظر توريد الأسلحة، كما هي مبينة في قرار مجلس الأمن ٢١٤٢ (٢٠١٤). والتأكيد مرة أخرى لحكومة الصومال الاتحادية على أن أي قرار بشأن مواصلة الوقف الجزئي لحظر توريد الأسلحة سيُتخذ في ضوء جهودها الرامية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

التأكيد مرة أخرى لحكومة الصومال الاتحادية على الضرورة العاجلة لإحراز تقدم في إنشاء نظام اتحادي، واستعراض وتنفيذ الدستور الاتحادي المؤقت الصومالي وخطة واضحة للإجراءات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦.

إعادة تأكيد دور المرأة الهام في منع النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. والحصول على تحديث للمعلومات عن أثر الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية للعمل على زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الصومالية.

التشديد على قلق مجلس الأمن إزاء استمرار حالات العنف الجنسي في الصومال. وتسليط الضوء على تأييد المجلس لخطة عمل حكومة الصومال الاتحادية لإنهاء العنف الجنسي، وكذلك خطة تنفيذ البيان المشترك لحكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي، والحصول على تحديث للمعلومات عن كلتا الخطتين. والحصول على تحديث للمعلومات عن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة للمساعدة في منع العنف الجنسي والعنف الجنساني والتصدي لهما، بما في ذلك تعزيز قطاعي العدالة والأمن.

إعادة تأكيد أهمية التنفيذ السريع والكامل لخطة عمل حكومة الصومال الاتحادية لإنهاء ومنع قيام القوات المسلحة الوطنية الصومالية بتجنيد الأطفال واستخدامها لهم، وكذلك خطة العمل لإنهاء قتل الأطفال وتشويههم، اللذين وقعنا كلناهما في عام ٢٠١٢.

التأكيد مرة أخرى على بالغ قلقها إزاء الحالة الإنسانية في الصومال. واكتساب فهم أفضل لبعض التحديات التي تواجهه في تقديم المساعدة الإنسانية والسُّبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد في هذا الصدد.

التشديد على تأييد مجلس الأمن دوماً لزيادة السلام والاستقرار في الصومال، ولجميع الجهات الفاعلة التي تعمل ميدانياً لتحقيق هذه الغاية.

كينيا

التحاور مع حكومة كينيا بشأن المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك.
